

الباب الثاني

الدعم الأمريكي

اللامحدود لإسرائيل!!

- الفصل الأول : العلاقة الحميمة بين أمريكا وإسرائيل .
- الفصل الثاني : من خفايا المعونات الأمريكية لإسرائيل .

obeikandi.com

الفصل الأول

العلاقة الحميمة بين أمريكا وإسرائيل!

تعود بدايات العلاقة الحميمة بين أمريكا وإسرائيل إلى الوقت الذي تخلّت فيه بريطانيا عن الانتداب على فلسطين .

وقامت لجنة الأمم المتحدة بفلسطين عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين : عربية ويهودية ، ورفض العرب ذلك جملة وتفصيلاً .

وفجأة أعلن (بن غوريون) عن تأسيس دولة إسرائيل ، وذلك في ١٤/٥/١٩٤٨م فسارعت أمريكا والاتحاد السوفياتي للإعتراف بها ، ثم منحت أمريكا إسرائيل قرضاً بمقدار (١٠٠) مليون دولار ، وفتحت أبواب تصدير السلاح لها و...!!

ثم راحت إسرائيل تقوم بعمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية و... ، وأمريكا تعلم بذلك فتغضّ الطرف من جانب ، وتمد يد المساعدة من جانب آخر...

ثم كانت مجزرة (دير ياسين) ، ثم كانت حرب ٤٨ ، حيث انهزم العرب أمام إسرائيل ، مما أربك الواقع أكثر ، وكانت مسألة اللاجئين والمهجرين و...

وحاولت أمريكا أن تتدخل مرة تلو مرة ، حيث أرسل (ترومان) رسالة إلى (بن غوريون) يوضح له فيها قلق الأمريكان بما يحدث في فلسطين ، فجاء الرد الإسرائيلي :

- أن على أمريكا أن لا تتدخل في شؤون إسرائيل .
- وأن العرب هم الطرف الذي يتحمل المسؤولية في كل ما حصل .
- وأن إسرائيل تستحق الحماية الأمريكية ، بصرف النظر عن السياسات التي تتبعها .

ولما آل الأمر إلى الرئيس (كينيدي) ، حاول وضع حلول تسوية بين العرب والإسرائيلين ، ولاقى ذلك الأمر عناداً وصلفاً من الجانب الإسرائيلي ، مما اضطر (كينيدي) إلى تزويد إسرائيل بصواريخ (هوك) ، ثم تعهد لإسرائيل بالدفاع الأمريكي عنها ، خاصة في حالة نشوء حرب قوية ونحو ذلك .

وسارت مسألة المساعدات الأمريكية لإسرائيل بخطوات متسارعة ، فبلغت في زمن كينيدي قرابة (٤٠) مليون دولار ، بينما زادت إلى (١٣٠) مليون دولار فيما بعد .

وجاءت مهزلة حرب ١٩٦٧ ، فاحتلت إسرائيل (سيناء والضفة والجولان والقدس الشرقية) .

وفي اليوم الرابع من الحرب أبحرت السفينة الأمريكية (لبرتي) إلى البحر المتوسط ، وذلك بمهمة جمع المعلومات عن طريق التقاط الإشارات اللاسلكية ، فما كان من الإسرائيلين إلا أن قاموا بإغراقها!

وتبيّن بعد ذلك أن أية إدارة أمريكية لا تملك الشجاعة لمعاقبة إسرائيل ، والحل هو أن تخفّف أمريكا من مواجهة تلك القضية . . !!

وتوالى الأحداث : حرب الاستنزاف ، والخلاف الأردني السوري ، وبدايات عهد السادات ، وبدايات تلويحات قوية تجاه السلام ، وتخليه عن الخبراء السوفيات بل وطردهم من مصر ، وميوله نحو الولايات المتحدة . . .

ثم وافق (نيكسون) على برنامج مشترك للطائرات في إسرائيل . . .

وكانت حرب تشرين ١٩٧٣م ، حيث فوجئت إسرائيل بالخسارة الفادحة ، وتدخلت أمريكا لتخفيف الضغط على إسرائيل ، وقدم (كيسنجر) بعض النقاط لحل الأزمة . .

واستخدم العرب سلاح النفط للضغط على أمريكا ومن لفّ لفّها ، وبدأت الصيحات الأمريكية الداعية إلى احتلال منابع البترول العربي !!

ثم فشل (كيسنجر) في حلّ الأزمة بين مصر وإسرائيل ، وذلك لأن إسرائيل وضعت بعض الشروط الأولية للوفاق ، وأهمها :

- تنشر أمريكا جنودها للفصل .

- تزود أمريكا إسرائيل بمعونات قيمتها مليار دولار .

- أن تكفّ أمريكا عن محاولاتها لوضع اتفاق مرحلي على الجبهة الإسرائيلية الأردنية .

- لتؤيد أمريكا أكثر من تعديلات شكلية على الحدود في مرتفعات الجولان .

- التزام أمريكي واضح وصريح بمساعدة إسرائيل إذا ما تدخل السوفييت في حرب في المستقبل . . .

ووافق (كيسنجر) على ذلك كله ، ومن ذلك الحين اتبعت إسرائيل سياسة الابتزاز والنهب . . . !!

ثم أصبح (كارتر) رئيساً لأمريكا ، لتبدأ عمليات السلام بين العرب وإسرائيل .

وتتالت الأحداث ، حتى كان أكثرها شؤماً . . . زيارة السادات للقدس المحتلة ، وإلقائه خطاباً في الكنيست الإسرائيلي !!

ثم كانت مفاوضات (كامب ديفيد) . . .

كل ذلك والأيام تكشف عن أن إسرائيل هي المدلل الوحيد في نظر
الأمريكان ، لذلك قامت بقصف المفاعل الذري العراقي دون أن تعلق
أمريكا بكلمة واحدة . . . ، وكذلك حينما أقدمت على ضم الجولان ، ثم
غزو لبنان ، ومذابح صبرا وشاتيلا و

وأمريكا لم تتوقف عن قروض برموز هدايا . . . وعن هبات ومعونات
و . . . لإسرائيل !!

وعن نقل تكنولوجيا متطورة إلى إسرائيل و . . . ، وأخيراً مشاركة
إسرائيل بتدمير البنى التحتية للعراق . . . وكانت النتيجة زيادة المعونات
الأمريكية لإسرائيل ، حيث بلغت (١٣) بليون دولار ، كما كانت أيضاً
سكوت أمريكا عن التسلح الإسرائيلي النووي ! وعن أن القدس عاصمة
إسرائيل الأبدية و . . . !!

* * *

الفصل الثاني

من خفايا المعونات الأمريكية لإسرائيل

يظن البعض أن كل ما يُقال يصدّق ، لكن الحقائق تؤكد أن كثيراً من الأمور لها ظاهر براق يخفي وضعاُ مأساوياً قاتماً!!

مثال ذلك ما يُطرح على الناس ، وتروّجه وسائل الإعلام - خاصة الغربية منها - من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي راعية عملية السلام! وهي راعية تقديم المعونات للفقراء والمعوزين! فما هي حقيقة ذلك؟! تحت شعارات المعونات تأتي شعارات فرعية ، ظاهرها فيه الرحمة ، وباطنها فيه العذاب ، من ذلك : (التنمية الريفية المتكاملة ، والتكنولوجيا الملائمة ، والمشاركة الشعبية ، ورفع إنتاجية المزارع الصغيرة ، والاعتماد على الذات ، وإشباع الحاجات الأساسية للفقراء في الدول النامية!!) .

ونحو ذلك . . .

لكن الوقائع تؤكد أن هذه المعونات لا توزع على الفقراء والمعوزين مباشرة، إنما تتدفق من خلال الحكومات المتلقية ، مما يجعل تلك النخبة الحاكمة تتحكم بالموارد أكثر فأكثر، مما يزيد في مسألة الفقر والجوع . . . وهكذا يزداد الفقراء فقراً ، بينما يزداد الأغنياء غنىً ، ولذلك بدأت بعض الصيحات في الغرب تركز على قضية خطيرة (. . . اقطعوا عنهم

العون ، دعوهم يحلّون مشكلاتهم الخاصة ، أما نحن فعلينا أن نعني بأنفسنا!!) .

إذن :

المسألة ليست كما تبدو للذي ينظر على السطح ، إنما القضية كما عبّر عنها (فرانسيس مورلابيه وأصدقائه) بالقول :

(... لابد من الوصول إلى عكس هذه الدعاية البرّاقة - وهي التي تقول بأن المساعدات الأمريكية يمكن لها أن تحل مشكلة الشعوب النامية - التي تُظهر (الصديق الأمريكي) في صورة الحارس الأمين على مصالح شعبنا ، والمتصدّق بجزء من أمواله لإنقاذنا من الجوع ، ... فالدور الأمريكي والمؤسسات المسماة بالدولية التي يهيمن عليها ، ومن أهمها صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للتنمية والتعمير ، ووكالة التنمية الدولية وغيرها ، توجّه منحها وقروضها أساساً إلى أكثر الدول رجعية وشوفينية ودكتاتورية ، وبالتالي فما يسمّى بمنح أو معونات الغذاء ليست سوى وسيلة فعّالة من وسائل حماية القلة والنخب المسيطرة والمستغلة .
وأما المساعدات وقروض الغذاء والتنمية فلا تصل إلى الفقراء بقدر ما تصل في معظمها إلى الأغنياء ، وتعمّق الهوة فيما بينهم ، وهي في النهاية تساعد الأغنياء على إحكام سيطرتهم أكثر فأكثر على الفقراء ، وهكذا ، فهذه المساعدات ما هي - أيضاً - إلا أداة فعّالة من أدوات إحكام تبعية بلداننا للنظام الرأسمالي العالمي وخاصة للولايات المتحدة الأمريكية ، ويجعلها وعاء نهب متزايد من قبل الشركات متعددة الجنسية ، وبالتالي فهذه المساعدات لا تؤدي إلى تنمية القطاع الأساسي من قطاعات الإنتاج^(١) .

(١) للتوسع يراجع كتاب : أمريكا وصناعة الجوع : ١٥-١٦ .

مثال ذلك :

يعاني ما يقرب من ثلث الأطفال في أندونيسيا ، والذين تتراوح أعمارهم ما بين سن الرابعة والخامسة ، وعددهم قرابة سبعة ملايين طفل ، يعانون من نقص غذائي متوسط أو حاد في البروتين والسعرات الحرارية . . .

فماذا تفعله الحكومة عندهم ؟

أعلن (سوهارتو) تجميد الإصلاح الزراعي ، وراح - هو وحاشيته - يبدد عوائد الشعب الأندونوسي من صادرات البترول والغاز - وقد قُدّرت في عام ١٩٧٩ بمبلغ عشرة بلايين دولار - ، لكن على أي الأمور أنفقت تلك المبالغ الهائلة ؟ هل استفاد الفقراء من ذلك أي شيء ؟ وهل لحق برامج التنمية ونحو ذلك منها شيئاً ؟

أبدأ ، إنما بُدّدت على واردات ترفيه وعلى مشروعات صناعية مظهرية ، وعلى توسعات عسكرية لا تسمن ولا تغني من جوع .

وبالتالي لم تتوفر الحاجات الأصلية للفرد الأندونوسي ، ولم تحلّ مسألة البطالة ، ولا شيئاً من ذلك . . .

ومثله يحدث في الهند والفلبين وبنجلاديش وباكستان ودول إفريقية كثيرة .

(. . .) وطالما تتلقى هذه الحكومات تأييداً خارجياً في صورة معونات اقتصادية وعسكرية وتجارية ، فسوف يظل بمقدورها أن تقاوم بفاعلية كل الإصلاحات الضرورية من أجل تنمية عادلة ، فضلاً عن مقاومتها لكل إصلاح يتضمن تغييرات إيجابية .

ففي (نيكارجوا) على سبيل المثال ، أدت معونات الولايات المتحدة (٣٠٠ مليون دولار) إلى حكومة (سوموزا) الاستبدادية القمعية إلى

تهيئة المسرح لمواجهة أكثر دموية وتدميراً ، وفي عام ٧٨ و١٩٧٩م قام حرس (سوموزا) الوطني ، الذي سلّحته الولايات المتحدة أساساً ، بإغراق البلاد في حرب إبادة ضد الغالبية الساحقة من شعب نيكارجوا الذي هو الآن في حاجة إلى سنوات طويلة لإعادة بناء بلاده .

وفي عام ١٩٨٠م ها نحن نرى في (السلفادور) تكراراً مأساوياً لما حدث ، فبينما كان كل تقرير يرد من هناك يصف القمع الدموي ، كان الرئيس الأمريكي (كارتر) يحاول زيادة المعونات الاقتصادية والعسكرية للطغمة العسكرية الحاكمة ، وكان منطلق إدارة كارتر هو أن المعونة مطلوبة لمنع الفوضى ولتنفيذ الإصلاح الزراعي الذي أعلنته الحكومة ، وفي عام ١٩٨٠ أيضاً أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً اتهمت فيه حكومة السلفادور باستغلالها لإصلاحها الزراعي كذريعة لمهاجمة الفلاحين ، وخصوصاً أولئك المشتركين في منظمات فلاحية محلية .

وبينما تدعي حكومة السلفادور أن قواتها التي أرسلتها إلى الريف إنما كانت لاحتلال المزارع المنزوعة ملكيتها ، فإن منظمة العفو الدولية اتهمت الجيش بقتل الفلاحين والأطفال بوحشية بالغة ، وفي شباط ١٩٨٠ ، دعا الأسقف (أوسكاروميرو) رئيس الكنيسة السلفادورية والمشهور بميوله المحافظة ، دعا إلى وقف كافة المعونات الأمريكية حتى يبدأ تنفيذ الإصلاحات : (على الولايات أن تفهم أن القوات المسلحة تقف في صف الأوليغاركية ، وهي تمارس القمع بوحشية ، وبما أنها لا تتغير فلا بدّ من وقف المعونة) .

وبعد أسبوع واحد فقط من هذا التصريح قُتل الأب روميرو!!

وترتبط حكومة الولايات المتحدة بنظم للحكم تعمل لخدمة المصالح الاحتكارية والعسكرية الأمريكية - بغض النظر عن الوحشية التي تقهر بها

هذه النظم شعوبها - وذلك حتى تبدو هذه النظم على شفا الانهيار ،
ساعاتها فقط قد تُعلّق المعونة في محاولة للبحث عن حلّ (معتدل) يضمن
حماية البنيان القائم .

ومنذ ساعد مشاة البحرية الأمريكية أسرة (سوموزا) على الاستيلاء
على السلطة عام ١٩٣٣م ، ذاع صيت حكومة (نيكارجوا) بوصفها
واحدة من أشدّ منتهكي حقوق الإنسان في العالم ، وفي عام ١٩٧٨م
ضاعفت حكومة كارتر ما تسميه وكالة التنمية الدولية (تدفق مواردها)
إلى نيكارجوا سوموزا ثلاث مرات ، وحتى بعد اندلاع الانتفاضات
الشعبية المسلحة في بداية ١٩٧٨م حرصت إدارة كارتر على الحفاظ على
مستوى المساعدات في السنة المالية ١٩٧٩ .

كما أولت رعايتها لقرض مقداره (٣٢) مليون دولار قدّمه بنك التنمية
الأمريكي .

وفي خريف ١٩٧٨م فقط ، وفي أعقاب الإضرابات الطويلة التي قام
بها العمال وأرباب الأعمال في انتفاضة شبه ناجحة بقيادة جبهة التحرير
الوطني الساندينية .

قرر الرئيس كارتر أخيراً تعليق المعونة إلى سوموزا ، وكل ما فعله
قرار التعليق هو مجرد إعاقة تخطيط مشروعات جديدة بينما استمرّ تمويل
جميع مشروعات وكالة التنمية الدولية (الجاري تنفيذها) بالإضافة إلى
استمرار المجموعة العسكرية الاستشارية المكونة من أحد عشر من
العسكريين الأمريكيين ، وعندما ضعفت احتمالات بقاء (سوموزا) في
السلطة خلال النضال الذي استمر أكثر من عام ، بدأ المسؤولون في إدارة
كارتر في البحث بلا جدوى عن مجموعة بديلة من الزعماء ، لكي تُبقي
على (السوموزية) بغير سوموزا!!) .

وحتى المؤسسات المالية العالمية ، والتي تظهر على أساس أنها مستقلة بالقرار والخطط وما إلى هنالك ، كالبك الدولي مثلاً ، لكن الحقائق تؤكد على أنها تسير في الخط ذاته ، مثال ذلك :

(. . إن (موبوتو) يُبقي (زائير) الغنية بثرواتها المعدنية ، مفتوحة على مصراعيها أمام استغلال الشركات المتعددة الجنسية ، وإن (٤٥٪) من الكوبالت المستخدم في الولايات المتحدة يُستخرج من مناجم زائير .

وبالرغم من ثروة زائير الهائلة فإن الأغلبية الساحقة من سكان الريف والبالغ عددهم عشرين مليوناً (يمثلون ٩٠٪ من مجموع السكان) يعانون من الفقر ونقص التغذية ، ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي يُعتبر نصيب الفرد الزائيري من البروتين من أدنى الأنصبة في العالم ، أما معدل وفيات الأطفال الذي يُقدر - مع التحفظ - بمائة وستين لكل ألف من المواليد الأحياء ، فهو أيضاً من أعلى المعدلات في العالم .

ولقد كانت زائير وقت استقلالها عن بلجيكا سنة ١٩٦٠م دولة مصدرة للغذاء ، والآن تنفق البلاد ما يزيد على (٣٠٠) مليون دولار على واردات الغذاء بما في ذلك لحوم الأبقار والفواكه والخضراوات من زيمبابوي وجنوب أفريقيا ، وهرباً من الجوع والقمع لجأ مئات الآلاف إلى الدول المجاورة بحثاً عن ملاذ ، وفي الانتفاضة التي اندلعت ضد الحكومة في حزيران ١٩٧٨م لقي (٧٠٠-١٠٠٠) من سكان قرى باندونديو - رجالاً ونساءً وأطفالاً - مصرعهم في مذبحه ارتكبتها الحكومة ، وبعد شهور قليلة فقط وصف البيت الأبيض نظام موبوتو بأنه (حكومة معتدلة) ، وأرسل الرئيس كارتر الطائرات الحربية الأمريكية لنقل القوات الفرنسية والبلجيكية من أجل سحق انتفاضة واسعة النطاق ضد حكم موبوتو ، وفي نفس الوقت تقريباً ، قام البنك الدولي وبتأييد من

الولايات المتحدة بمكافأة النظام المخنوق اقتصادياً بمشروع قرض آخر ، وكانت هذه المرة من أجل إصلاح زراعات النخيل التي تديرها شركة (يونيليفر) العملاقة واثنتان من الشركات البلجيكية المتعددة الجنسيات !!) .

بل هناك ما هو أفظع بكثير ، فغالبية تلك المعونات تعود بطريق آخر إلى جيوب الأمريكيين !!

لذلك تؤكد الإحصائيات على أن (ثلاثة دولارات من كل أربعة من دولارات ميزانية وكالة التنمية الدولية تُستخدم في شراء منتجات أو نظير خدمات استشارية داخل الولايات المتحدة - كثير من الجامعات الأمريكية على وجع الخصوص تنعم بفضل دولارات عقودها الضخمة مع وكالة التنمية الدولية - وبالنسبة للبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ، فلقاء كل دولار تدفعه لها حكومة الولايات المتحدة ، يتم إنفاق حوالي دولارين في الاقتصاد الأمريكي !

وخلال عام ١٩٧٨م وصل إجمالي المشتريات التي مولتها وكالة التنمية الدولية مما يزيد على (٣٥٠٠) شركة أمريكية إلى أكثر من بليون دولار ، وسقطت الأرباح بالطبع في فم حفنة ضئيلة من الشركات ، فقد ذهب ما يقرب من نصف مجموع هذه الأموال (٥٠٤) ملايين دولار إلى (٢٢) من الشركات العملاقة ، من بينها شركات مثل كارجيل ، كاتريبار ، وإنترناشيونال ، وهارفاستر . . .) !!

حتى في حالات الطوارئ ، كالفيضانات والحروب و . . . لا تحقق المعونات للفقراء إلا زيادة في الأزمات و . . . ، مثال ذلك :

(ففي أثيوبيا : وخلال العامين الأخيرين من حكم (هيلاسيلاسي) الذي كانت تؤيده الولايات المتحدة (١٩٧٥) مات حوالي (١٠٠) ألف

مواطن أثيوبي جوعاً بسبب الجفاف ، بينما كانت نصف كمية الحبوب على الأقل ، والتي كانت لازمة لإبقاء هؤلاء على قيد الحياة ، كانت حبيسة المخازن التجارية في البلاد ، أضف إلى ذلك أن شركة الإمبراطور هيلاسيلاسي الوطنية للحبوب كانت تحتفظ في مخازنها بسبعة عشر ألف طن من القمح الاسترالي الذي رفضت توزيعه ، وبينما كانت أرباح التجار تزدهر من بيع مئات الأطنان من الغلال والبقول الأثيوبية - بل وحتى اللبن - إلى أوروبا الغربية والسعودية ، تلقت الحكومة الأثيوبية (١٥٠) ألف طن من الطعام المجاني من مانحي المعونات ، أما مسئولو الحكومة - وعلى كل المستويات - فقد منعوا الطعام المخزن عن الأسواق ، انتظاراً لأسعار أعلى حتى ولو كان . . . الفلاحون يشاهدون وهم يتضورون جوعاً على بعد كيلو مترات قليلة من مخازن الغلال - فضلاً عن ذلك كله ، فقد عرض المسئولون الأثيوبيون على الولايات المتحدة أن يبيعوا لها أربعة آلاف طن من الحبوب المخزونة على أمل أن تقوم الولايات المتحدة بمنحها مرة أخرى من أجل أعمال الإغاثة داخل البلاد!!) .

وهكذا بالنسبة إلى المساعدات العسكرية ومبيعات السلاح الأمريكية : فالأصل أن لا يذهب منها شيء إلى أي دولة تم إدانتها في ما يتعلق بحقوق الإنسان كزائير وبينغلادش وغير ذلك .

ثم إن المساعدات العسكرية تُقدَّر بأربعة أضعاف معونات التنمية المقدمة إلى العالم الثالث ، وبموجب هذا البرنامج قدمت الولايات المتحدة إمدادات عسكرية مجانية فاقت قيمتها (٥٣) بليون دولار منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٧٩ م .

لكن المشكلة أن كثير من الأشياء التي تباع بموجب برنامج مبيعات السلاح الخارجية يجري استخدامها داخلياً ضد الشعب الأعزل ، فبنود

البرنامج تضم فيما بينها الأسلاك الشائكة والعربات المدرعة وقنابل الغاز المسيل للدموع ، وطبقاً لهذا البرنامج فقد حصل شاه إيران على (٣٥٠) ألف من أقنعة الغازات ، وعلى (١١٥٠٠) من قنابل الغاز المسيل للدموع!!^(١) .

* * *

لكن السؤال المَلح : فماذا عن المعونات الأمريكية لإسرائيل ؟
تعد الولايات المتحدة مسألة المعونات سلاحاً تستخدمه لصالح أمنها القومي ، وتحقيق مصالحها الخاصة ، وهذا ما جاء على لسان وزير خارجيتها السابق (جورج شولتز) وذلك عند الحديث عن برنامج المعونات ، قال : (هو أداة أساسية من أدوات سياسة أمريكا الخارجية ، وأنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بأمن أمريكا القومي وازدهارها الاقتصادي) .
ويُقدَّر حجم ميزانية برنامج المعونات الخارجية حوالي (١٤) مليار دولار ، وذلك في عام ١٩٨٦ ، منها (٣,٧٥) مليار دولار لإسرائيل!!
أما أهداف تلك البرامج - برامج المعونات الخارجية - فقد حدّدها (شولتز) بما يلي :

- ١- دعم عملية السلام في الشرق الأوسط .
- ٢- تقوية تحالفات أمريكا العسكرية وعلاقات التعاون مع أصدقائها .
- ٣- المساعدة على تحقيق الاستقرار السياسي في منطقتي البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى .
- ٤- دعم القوى الديمقراطية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في مختلف الدول المستفيدة .

(١) للتوسع في ذلك يراجع كتاب : أمريكا وصناعة الجوع - مصدر سابق - .

وتنقسم برامج المعونات إلى قسمين رئيسيين : معونات التنمية بهدف رفع معدلات نموها الاقتصادي ، ومعونات أمنية ، وذلك عن طريق إمداد تلك الدول بالمعدات الحربية والمعارف الفنية والمعونات المالية ، والهدف هو رفع كفاءتها القتالية والدفاعية .

لكن المشكلة هي المصالح والصراعات ونحو ذلك ، مثال ذلك :

(نشبت الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠ بسبب اعتبارات سياسية ودينية بين قوتين إقليميتين غير متحالفتين مع الدول العظمى ، إلا أن تلك الحرب أدت إلى تدخل غالبية الدول الكبرى بطرق غير مباشرة وبشكل كان له كبير الأثر في مصالحها وتحالفاتها داخل منطقة الصراع وخارجها .

وعلى الرغم من اتجاه الحكومة الإيرانية إلى تبني موقف معاد لأمريكا وإسرائيل فإن الدولتين الأخيرتين قامتا بإمداد إيران بالسلح والذخيرة ، ولقد أدى ذلك إلى مساعدة إيران على إطالة أمد الحرب ضد العراق وضد قيم الغرب ومصالحه في منطقة الشرق الأوسط ، ومن ناحية أخرى ، أدت إمدادات الأسلحة الأمريكية والإسرائيلية لإيران إلى زيادة الأخطار الإيرانية التي تواجه أقطار الخليج العربي المنتجة للنفط ، وهي الأقطار التي تعهد الرئيسان كارتر و ريغان بحمايتها من الأخطار الخارجية ، وعلى ما يبدو استهدفت السياسة الأمريكية في منطقة الخليج إطالة أمد الحرب ، والمساهمة في إنهاء القوتين الإقليميتين المرشحتين لقيادة منطقة الخليج والسيطرة عليها .

وهذا ما لخصه (جون بويندكستر) مستشار الرئيس السابق لشؤون الأمن القومي أمام الكونغرس حين قال : إن إعادة التوازن لميزان القوى العسكرية في حرب الخليج كان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الحكومة الأمريكية إلى بيع السلاح لإيران ، كما أضاف أن تقارير

الاستخبارات العسكرية التي تلقاها من إسرائيل أقنعتته بأن الموقف الإيراني في الحرب كان في تراجع وأن حاجة إيران إلى كمية جديدة من الأسلحة كانت في تزايد ، لذا وافق ريغان على كمية من السلاح لإيران من أجل رفع مستوى قدراتها القتالية وإعادة التوازن لميزان القوى العسكري بين إيران والعراق .

إن العمل على إطالة أمد حرب الخليج ، وهو ما كانت تسعى كل من إسرائيل وأمريكا إلى تحقيقه ، أدى إلى زيادة حدة العنف في منطقة الشرق الأوسط وزيادة ضحايا الحرب وتشجيع إيران على رفض النداءات الدولية المتكررة لوضع حد للاقتتال ، لقد قال (عبد الله بشارة) أمين عام مجلس التعاون الخليجي بهذا الشأن : إن مبيعات السلاح السرية لإيران لم تساهم في تحقيق الأهداف الأمريكية المعلنة تجاه الخليج الرامية إلى العمل على استتباب الأمن والاستقرار .

وفوق ذلك كله أدت تلك التطورات إلى إنتهاك كل من العراق و إيران وإلى عودة النفوذ الأجنبي وأساطيل الغرب والشرق إلى مياه الخليج ، وذلك خلافاً لأماني وتطلعات وأهداف أقطار الخليج وشعوبه من إيرانيين وعرب) .

إذن :

المسألة أكبر مما تبدو لأول وهلة ، فليست أهداف برامج المعونات الخارجية دفع عجلة السلام إلى الأمام ، إنما هي أبعد من ذلك بكثير ، فهي كما قال (روبرت بوليترو) مساعد وزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط :

١- دعم الاستقرار في تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة .

٢- حماية أمن إسرائيل وتأمين رفاها .

٣- مساعدة الدول الصديقة في المنطقة على توفير متطلباتها الأمنية .

٤- دعم الجهود الرامية إلى حلّ الصراعات بالطرق السلمية ، بخاصة الصراع العربي - الإسرائيلي .

٥- ضمان وصول (العالم الحر) إلى مصادر النفط الحيوية في منطقة الخليج . . .

بل ويصل الأمر إلى الوصول لواقع يتسم بعدم الإخلال بموازين القوى القائمة وذلك من خلال الحيلولة دون تراجع قوة إسرائيل عسكرياً أو اقتصادياً ، ومنع تقدّم العرب بسرعة كافية لردم الفجوة التقانية التي تفصلهم عن إسرائيل ، بخاصة الجزء العسكري منها .

وهكذا فبرنامج المعونات الخارجية يهدف أساساً إلى التركيز على النواحي الاقتصادية ، وإعطاء معونات التنمية الأهمية القصوى ، لكن ما حدث فعلاً ، ومنذ بدء ذلك البرنامج ، دفع في اتجاه التركيز على برنامج المعونات الأمنية ، وهي المعونات العسكرية والاقتصادية التي استهدفت مساعدة الأصدقاء والعملاء من الدول والحكام .

وعادة ما يشمل برنامج المعونات الأمنية عدة برامج فرعية ، أهمها :

أ - مبيعات الأسلحة للدول الأجنبية ، وذلك عن طريق إمدادها بالقروض ونحو ذلك ، وفي عام ١٩٨٦م بلغت ميزانية هذا البرنامج حوالي (٤,٩٦) مليار دولار ، حصلت إسرائيل على (١,٨) مليار دولار منه ، أي ما يعادل (٣٦,٢ ٪) من ميزانية هذا البرنامج !

ب - برنامج المعونات العسكرية ، وذلك بإمدادها بمنح مالية لشراء معدات وخدمات وقطع غيار عسكرية من أمريكا .

ج - البرنامج الدولي للتشقيف والتدريب العسكري ، وذلك عن طريق تقديم التدريبات اللازمة للجنود والضباط ، وعادة ما يتم ذلك في أمريكا

أو في أماكن تواجد القوات الأمريكية .

د- عمليات الحفاظ على السلام ، وذلك عن طريق تشكيل قوات سلام دولية هدفها الحفاظ على السلام في بعض مناطق العالم المضطربة .

هـ- برنامج الدعم الاقتصادي ، وذلك عن طريق تقديم منح وقروض لدول تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى مصالح أمريكا الأمنية . . .

وأما برنامج المعونات الاقتصادية والمالية ، فيشمل المعونات الثنائية (كمعونات التنمية وبرنامج الغذاء من أجل السلام وبرنامج مساعدة المهاجرين واللاجئين) كذلك يشمل المعونات متعددة الأطراف كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وغيره .

* * *

وأما أهم أنواع المعونات التي تقدمها أمريكا لإسرائيل ، فهي :

١- المعونات الرسمية الإجمالية :

- كما مرّ معنا سابقاً - فإن أمريكا أعلنت على لسان رئيسها (ترومان) الاعتراف الكامل بدولة إسرائيل ، وذلك بعد دقائق من إعلان تلكم الدولة المشؤومة ، ثم قامت أمريكا بتقديم قرض لإسرائيل قيمته (١٠٠) مليون دولار ، بينما امتنعت عن تقديم أي نوع من أنواع المساعدة للفلسطينيين !

وفي عهد الرئيس (كندي) أعلن عن موافقته - ولأول مرة - على بيع إسرائيل أسلحة أمريكية !

وفي عهد (جونسون) اتجهت أمريكا إلى دعم إسرائيل بكل الطرق الممكنة وعدم الاعتراض على قيامها باحتلال المزيد من الأراضي العربية ، وقد تجلّى ذلك في عدة أمور ، منها : استخدام أمريكا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة للحيلولة

دون نص قرار وقف إطلاق النار في أثناء حرب حزيران .

إضافة إلى زيادة المعونات لإسرائيل ، ففي عام ٦٧ كانت المعونات (٢٤) مليون دولار ، لكنها بلغت في عام ١٩٦٩ (٣ ، ١٦٠) مليون دولار وقفزت إلى (٣٠٥٠) مليون دولار في عام ١٩٨٩ !!

ولما كان عام ١٩٧٣ قامت إدارة الرئيس (نيكسون) بإنقاذ إسرائيل من هزيمة عسكرية محققة ، وذلك بعد قيام جيوش مصر وسوريا بهجوم مفاجيء استهدف الإخلال بموازنين القوى التي كانت قائمة حينئذٍ ، وخلق أوضاع جديدة تسمح بتحرير الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ م .
وخلال الأيام القليلة الأولى لحرب تشرين ، قامت الحكومة الأمريكية بإمداد إسرائيل بكميات ضخمة من المعدات العسكرية وقطع الغيار ، بما في ذلك (٤٠) طائرة سكاى هوك ، و (١٢) طائرة نقل عسكرية من طراز (س - ١٣٠) و (٢٠) مدرعة وغيرها من الأسلحة .

وقد بلغ حجم المعدات حوالي (٢٢) ألف طن ، تم شحنها إلى إسرائيل خلال عشرة أيام تقريباً ، وبسبب ضخامة حجم تلك المعدات ، اضطرت الحكومة الأمريكية إلى سحب بعض أسلحة القوات الأمريكية التي كانت ترابط في ألمانيا الغربية و منطقة المحيط الهادي .

وقد وصف أحد كبار مساعدي وزير الخارجية السابق (الكسندر هينغ) تلك العملية بأنها كانت عبارة عن عملية نقل لأسلحة أمريكية بالجملة إلى إسرائيل !

إضافة إلى ذلك أقرّ الكونغرس تشريعاً خاصاً لمواجهة الطوارئ حصلت إسرائيل بموجبه على (٢ ، ٢) مليار دولار كمعونات خاصة !!

يقول الدكتور محمد ربيع : (إن تطور علاقة أمريكا بإسرائيل بوجه عام وزيادة تدفق المعونات الأمريكية على الكيان الصهيوني بوجه خاص ،

جاء نتيجة للالتزام أمريكا بأمن إسرائيل ووجودها من جهة ، ولتصاعد الضغوط الإسرائيلية على رجال الكونغرس وكبار رجال الدولة في واشنطن من جهة ثانية ، وبسبب حاجة إسرائيل الماسة إلى المعونات الأمريكية وحاجة أمريكا إلى أداة عسكرية قادرة على المساهمة في تنفيذ استراتيجيتها الدولية ، بخاصة تجاه البلاد العربية ، اندفعت الدولتان إلى إقامة علاقة تعاونية تبادلتا من خلالها المصالح والخدمات ، ومن أجل زيادة نفوذها داخل أروقة الكونغرس وأجهزة الحكومة الأمريكية قامت إسرائيل بإبءاء استعدادها للدفاع عن المصالح الأمريكية في مختلف بقاع العالم) .

وهذا ما صرّح به البروفسور (بنجامين بيت هلاحي) - وبكل صراحة ووضوح - :

(في كل بقعة من العالم الثالث حيث كثرت القلاقل ، كانت إسرائيل متورطة من خلال بيع الأسلحة وإرسال الجنود لحماية المصالح الأمريكية والدفاع عن الغرب ، وفي كل دول العالم الثالث التي قامت إسرائيل بالتدخل في شؤونها نجحت إسرائيل ، من خلال استخدام القوة ، في كسر شوكة القوى الوطنية والتحررية .

وعلى سبيل المثال ، لاتستطيع إدارة الرئيس (ريغان) إرسال مستشارين عسكريين أمريكيين إلى زائير أو غواتيمالا أو جنوب أفريقيا أوهايتي ، كما لا يستطيع حلفاء أمريكا من الأوروبيين مساعدة أنظمة حكم مستبدة كنظام الحكم في تشيلي .

وإن ما يعتبره الأمريكيون والأوروبيون عملاً قذراً ، يعتبره الإسرائيليون عملاً دفاعياً مبرراً ، وأحياناً استجابة لنداء الواجب ، وبينما يشكو بعض صنّاع القرار في أمريكا من قيام إسرائيل بمساعدة نظام التفرفة

العنصرية في جنوب إفريقيا ، فإنهم لا يستطيعون التشكيك في أهمية ما فعلته إسرائيل خدمة لمصالحهم من خلال ما قدمته لذلك النظام من معونات ، وإن دور البوليس الدولي يعتبر دوراً مغرباً بالنسبة إلى غالبية الإسرائيليين ، وإنهم على استعداد للقيام به مقابل مكافأة مادية مغرية) .

وهكذا نشأ بين أمريكا وإسرائيل تحالف استراتيجي لا مثيل له في العالم ، فكانت النتيجة زيادة حدة التوتر في المنطقة العربية ، مع إهمال كل قرارات الشرعية الدولية ، لذلك غزت إسرائيل جنوب لبنان عام ٧٨ ، واجتاحت بيروت عام ٨٢ ، ودمّرت المفاعل النووي العراقي ، واغتصبت الجولان من سورية ، ودمّرت مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية في تونس و...!!!

والذي زاد الطين بلةً عندما استخدم العرب النفط كسلاح ضد من يدعم إسرائيل ، وذلك في عام ١٩٧٣ ، فما كان من أمريكا إلا أن زادت من معوناتها الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل ، حتى بلغت خلال السنوات الخمس (١٩٨٥-١٩٨٩) حوالي (١٦,٣) مليار دولار ، وقد قدّر الخبراء الاقتصاديون أن متوسط نصيب الفرد في إسرائيل من المنح الأمريكية في عام ١٩٨٥م بلغ (١٢٥٠) دولار!!

٢- المعونات العسكرية :

في البدايات ، كانت المعونات قليلة ، فمثلاً في عام ١٩٦٢ بلغت المعونات الأمريكية العسكرية لإسرائيل (١٣,٢) مليون دولار ، لكن مع زيادة التعقيدات في المنطقة ، وكذلك اعتماد الدول العربية - غالبيتها - على استيراد السلاح من الاتحاد السوفياتي ، كل ذلك جعل أمريكا تزيد من تلكم المعونات ، بحيث بلغت في عام ١٩٨٨م (١٨٠٠) مليون

دولار ، والذي يزيد من التأكيد على ما تنتهجه أمريكا تجاه إسرائيل من جهة ، ومن جهة أخرى تجاه العرب ، تدل الإحصائيات على أنه في كل مرة كانت إسرائيل تقوم فيها بالاعتداء على البلدان العربية المجاورة لفلسطين كانت الولايات المتحدة تقوم بزيادة المعونات العسكرية للكيان الصهيوني ، (مثال ذلك : بينما حصلت إسرائيل على (٧) ملايين دولار كمعونات عسكرية عام ١٩٦٧ ، حصلت على (٢٥) مليون دولار عام ١٩٦٨ ، كما حصلت على (٨٥) مليون دولار عام ١٩٦٩ ، وبذلك يكون مستوى المعونات العسكرية قدارتفع بمقدار (١٢٠٠٪) خلال عامين فقط ، وبعد حرب تشرين ١٩٧٣ حصلت إسرائيل على معونات عسكرية مقدارها (٢,٥) مليار دولار ، مقابل حصولها على (٣٠٧,٥) ملايين دولار خلال العام نفسه قبل الحرب ، وفي أعقاب قيام إسرائيل بغزو لبنان وتدمير العديد من مدنه وقراه قامت الحكومة الأمريكية بزيادة المعونات العسكرية بمقدار (٣٠٠) مليون دولار لتصبح (١,٧) مليار دولار عام ١٩٨٣م ، بعد أن كانت (١,٤) مليار دولار عام ١٩٨٢ ، وبعد قيام إسرائيل بتوريط أمريكا في فضيحة بيع الأسلحة لإيران ، أقرت الحكومة الأمريكية اعتبار إسرائيل (حليفاً رئيسياً غير منتم لحلف الناتو) وهي مكانة تؤهل صاحبها للحصول على معونات وامتيازات عسكرية كثيفة ، إضافة إلى ما اعتادت الحصول عليه في السابق) .

ثم تطور الأمر أكثر ، حيث وصل إلى العمل على إقناع الحكومة الأمريكية بتوقيع اتفاقية تنص على قيام الطرفين بتبادل استخدام المعدات العسكرية .

وهذا يحقق لإسرائيل مزيداً من الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية دون مقابل ، وسيؤدي أيضاً إلى إجبار الحكومة الأمريكية على دعم صناعة الأسلحة الإسرائيلية .

ولما كان عهد الرئيس (ريغان) وقعت الحكومة الإسرائيلية على (اتفاقية تفاهم استراتيجي) مع الكيان الصهيوني ، يلتزم من خلاله الطرفان بتوثيق مجالات التعاون ، وخاصة المجال العسكري ، وذلك لأن (ريغان) كان كثير العداء للسوفييت ، حتى أنه أطلق على الاتحاد السوفياتي لقب (امبرطورية الشر) ، لكن المستفيد الفعلي من ذلك كله كانت إسرائيل ، فيكفي أن نعلم أنها حصلت على معونات اقتصادية وعسكرية خلال (السنوات الثماني الأخيرة (١٩٨٢-١٩٨٩) تجاوزت (٢٤) مليار دولار!!

٣- المعونات الاقتصادية :

تؤكد الإحصائيات على أن إسرائيل حصلت خلال الفترة (١٩٤٩-١٩٨٩ م) على ما مجموعه (١٦,٣٣) مليار دولار تقريباً ، بلغت نسبة المنح فيها حوالي (٨٧٪) ، ونسبة القروض حوالي (١٣٪) .
يضاف إلى ذلك ما توقعه أمريكا مع إسرائيل من معونات اقتصادية أخرى ، كالمعونات التي تهدف إلى مشاريع تنقية المياه ونحو ذلك .

وهذا النوع من المعونات مكنّ إسرائيل من عدة فوائد منها :

أ - التغلّب على المشاكل المالية الطارئة مع استمرار رفع مستويات المعيشة لليهود في فلسطين ، من خلال إلقاء الأعباء المالية الإضافية على عاتق الشعب الأمريكي .

ب - مساعدة إسرائيل على مواجهة الالتزامات المالية الخارجية ، وخاصة ما يتعلق منها بخدمة الديون الخارجية ، دون وضع المزيد من الضغوط على احتياطي اسرائيل من العملة الصعبة أو على دخلها من الصادرات .

ج - تمكين إسرائيل من الحفاظ على دخل متواصل ومضمون من العملات الصعبة ، الأمر الذي يشجع المقرضين الأجانب على الاستمرار في إقراض إسرائيل الأموال التي تحتاج إليها لتمويل العجز في ميزان المدفوعات ، أي القيام بدور الكفيل الذي يتعهد بسداد ديون إسرائيل في حل عجزها عن السداد .

د - السماح لإسرائيل بتوفير جزء مساو من دخلها من العملات الصعبة ، وبالتالي انفاقه على مشاريع أخرى عسكرية واقتصادية ، ودعم بعض المشاريع التي لا تخدم قضية التنمية أو السلام ، كبناء المستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان) .

وهكذا (فالمعونات الأمريكية لإسرائيل ، والتي تقدّم على شكل منح وقروض ميسرة وفي صورة معونات تقانية ومعاملة تجارية مفضلة ، تقدر بحوالي (٢٠٠٠) دولار في العام لكل فرد في إسرائيل ، وهو أعلى مستوى للمعونات في العالم ، وربما في التاريخ أيضاً ، الأمر الذي يجعل من الصعب جداً استمراره على المستويات الحالية في المستقبل .

وكما قال أحد الاقتصاديين الأمريكيين : إذا توقفت المعونات الأمريكية سيكون مصير إسرائيل الإفلاس ، ومصير اقتصادها الانهيار !!) .

٤- المعونات الخاصة من الجالية اليهودية :

تقوم المنظمات اليهودية العاملة في أمريكا وإسرائيل بجمع الأموال هناك ، ثم تحويلها إلى الكيان الصهيوني .

وتقدّر الأموال التي ترسلها الجالية اليهودية في أمريكا إلى إسرائيل كل عام ، بحوالي (٢) مليار دولار ، تذهب كلها لدعم نشاطات اقتصادية وعسكرية واجتماعية ، فالأفراد يتبرعون ، بل يتجسسون على أمريكا

لحساب إسرائيل ، وتقدر تبرعات الأفراد واستثماراتهم في الاقتصاد الإسرائيلي ، خلال الفترة (١٩٤٨- ١٩٧٧) بحوالي (٣,٣) مليارات دولار .

كذلك تقوم المنظمات والجمعيات الخاصة بهذا الدور ، كجمعية النداء اليهودي الموحد ، ومؤسسة نداء إسرائيل الموحد ، والوكالة اليهودية .

وتشير التقارير إلى أن حصيلة التبرعات التي تم إرسالها إلى الكيان الصهيوني حتى عام ١٩٨٨م تقدر بحوالي (١٢) مليار دولار!!

٥- معونات ومنح أخرى غير مباشرة :

وذلك عن طريق تقديم المعارف العلمية والتقنية ، خاصة في مجالي الزراعة والصناعة ، كذلك في مجال صناعة الأسلحة ، أو عن طريق استثناء إسرائيل من قانون تصدير الأسلحة ، والسماح لها بالحصول على أدق المعلومات السرية المتعلقة بإدارة الحروب وأوضاع الجيوش ونحو ذلك ، كذلك مسألة التعاقد ، أو السماح لها بالمشاركة في أبحاث حرب النجوم .

ويدخل في هذا النوع من المعونات ، الأموال الأمريكية التي تخصص لإنتاج بعض أنواع الأسلحة الإسرائيلية المتطورة ، كما حدث في تصنيع طائرة (لافي) ، أو ما أنفق على أبحاث تتعلق بتطوير سلاح دفاعي ضد الصواريخ ونحو ذلك... (١) .

(١) للتوسع يراجع الكتاب القيم : المعونات الأمريكية لإسرائيل ، الدكتور محمد عبد العزيز ربيع .

أجل :

لقد قدّرت تكاليف دعم أمريكا لإسرائيل بحوالي (١٠) مليارات دولار في عام ١٩٨٣م ثم ارتفع الرقم إلى (١٤) مليار دولار عام ١٩٨٥ ، والأمر في ازدياد .

وهذا لا يدع مجالاً للشك ، في أن أمريكا هي العدو الأول ، وأن إسرائيل هي العدو التابع لها ، وأنه لولا أمريكا لما قامت لإسرائيل كيان ولا دولة ، ولما استطاعت إسرائيل أن تغتصب أراضي عربية ، أو تقتل شعباً ، أو تشرده من قراه ومدنه ، وأنه لولا هذا الدعم اللامحدود للكيان الصهيوني لما اضطر العرب إلى اقتطاع قسم كبير من ميزانيات بلادهم وإلى الإنفاق الكبير على تشكيل الجيوش ، وذلك بهدف الدفاع عن الأرض والمقدسات . . .

وبالتالي لعادت تلك المبالغ الطائلة ، والتي ينفقها العرب على التسلح و . . . إلى أمور التنمية والتطور والصحة والخدمات والتعليم ونحو ذلك . . .

ولهذا يخطيء كل من يتصور إمكانية التعامل مع (الشيطان الأكبر = أمريكا) وربيبته (الغدة السرطانية = إسرائيل) ، فهل ننتبه لما يجري على الساحة الدولية ، لتنعلم ونتأكد من هو عدونا ، ونميّز بين الصديق والعدو . . . !؟

ويبقى الأمل بقول الله تعالى ﴿ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾ (٨١)
فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّن سَجِيلٍ
مَنْضُودٍ ﴿٨٢﴾ مُسْوَمَةٌ عِنْدَ رَبِّكَ وَمَاهِي مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴿هود : ٨١-٨٣﴾ .

* * *